ندوة

التعاون الاقتصادى العربى وآفاق المستقبل*

رأى حول
دور المصارف العربية وأثره على الاقتصاد العربى

شفيق الأخرس**

(١) المقدمة

تميز تطور التعاون الاقتصادى العربى، منذ وضع اتفاقية السوق العربية المشتركة، بالتعثر والجمود والكثير من الإحباط. فعلى الرغم من أنه سبق تاريخياً التعاون الاقتصادى الأوربى لسنوات عديدة، ورغم تخلف هذا الأخير عن مواعيد رزنامته التى وضعتها اتفاقية روما للعام ١٩٧٠، ومع أنه لايزال يجابه صعوبات جمة، اضطرته إلى التخلف عن جدوله الزمنى ثلاث مرات أكثر مما قدر له، إلا أنه تجاوز صعابه وقطع مراحل أوصلته إلى الاقتراب من معظم أهدافه، بدليل إقرار الدول الأعضاء توحيد العملة ووضعها موضع التنفيذ وهى الـ "أيرو EURO".

بالمقابل، تخلف التعاون الاقتصادى العربى عن أبسط أهدافه، ونعنى التبادل السلعى، ولا يزال فى بداية الطريق بعد مضى أكثر من خمس وثلاثين سنة على وضع الاتفاقيات الناظمة له، وتنظيم المؤسسات المولجة بوضع النصوص موضع التنفيذ، فلماذا ؟؟؟.

إن طرح هذا السؤال فى مقدمة بحثنا، هو لإزالة أى لبس منذ البداية، عما إذا كان دور المصارف ساهم فى هذه النتائج المخيبة، وبالتالى البحث بادئ ذى بدء عن "المسؤول" عن تخلف التعاون الاقتصادى العربى، بعد نفى التهمة عن المصارف العربية، ولقد سبق لنا مراراً وفى مناسبات عديدة، أن أبدينا رأينا بصراحة ووضوح، عن أن السبب الأساسى فى تخلف التعاون الاقتصادى العربى عن السير قدماً فى ما خطط له، وبالتالى بلوغ الأهداف التى حددت له، وهو ببساطة: فقدان الإرادة السياسية لمعظم

---

* ندوة أقيمت بالتعاون بين البنك العربى ومؤسسة عبد الرحمن شومان، ومركز البنك العربى للبحث العلمى بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس البنك العربى، وذلك فى عمان يومى ١٣-٢٠٠٠/٩/١٤.

** رئيس المؤسسة المالية العربية.

حكومات البلدان الأعضاء إذا لم يكن جميعها، ولو بدرجات متفاوتة.

ولن نخوض فى التفصيل فى شرح هذه المسؤولية، لكى نبقى ضمن إطار الموضوع المخصص لنا، ولكن كان لابد من وضع النقاط على الحروف قبل البدء بالبحث بموضوع هذه الورقة، بالقول إنه لا دور للمصارف، أو لأى قطاع اقتصادى آخر فى تحقيق وتقدم التعاون الاقتصادى العربى، وتطويره وتوسيع آفاقه طالما أن الإرادة السياسية هى سبب تأخر انطلاقه.

ولعل المنهجية المناسبة لشرح وتوضيح هذه المقولة يبدأ بالتساؤل عن الدور الذى يفترض أن تؤديه المصارف العربية فى تحقيق تنفيذ التعاون الاقتصادى العربى، ثم مواكبته وتطويره، وأن نستشرف من خلال الأجوبة عما إذا كان هناك قصور يعزى للمصارف العربية فى أداء ما يفترض أن يكون دورها. وإن كان الأمر كذلك، أن نتساءل هل تتحمل وحدها هذه المسؤولية، أم أن هناك عوامل أخرى تشاركها، وما هو قسط كل من الأطراف المعنية بهذه المسؤولية.

ومما يزيد هذا التساؤل أهمية، هو أن دور المصارف العربية القطرى، فى تنمية اقتصاديات بلدانها، كان بصورة عامة إيجابيا ذلك أنها حققت نجاحات واعدة، وبالتالى فهى تملك الإمكانات والكفاءات التى تمكنها من حسن أداء مهامها، ولقد برهنت على ذلك بالفعل، كما تؤيده الأرقام التى تتناول مختلف نشاطاتها وجوانب الدور الذى لعبته.

ويعنى ذلك أن أى قصور فى أدائها للدور المفترض فى دعم التعاون الاقتصادى العربى، يجب البحث عن أسبابه فى مجالات أخرى وخارج مسؤولية المصارف فى معظم الأحيان. بعد ذلك نتابع سعينا بالتوجه إلى المستقبل واستشراف آفاقه، خاصة فى ضوء بوادر إيجابية غير مصرفية أهمها إبرام اتفاقات التبادل التجارى العالمية، والتى حفزت الخطوات العربية لتحريك التعاون الاقتصادى العربى، خاصة فى حقل التبادل التجارى وذلك لمواكبة التوجه العالمى، حيث وضعت خطة المنطقة

التجارية الحرة العربية موضع التنفيذ منذ بداية ١٩٩٨.

(٢) المتطلبات المصرفية لدعم التعاون الاقتصادى العربى وأداء المصارف العربية فى تلبيتها

لن نتعامل فى بحث الموضوع بمنهجية إحصائية أو وصفية، وإنما سنسعى بالتركيز على التعرف على هذه المتطلبات وعلى ما يكون قد تم تلبيتها من قبل المصارف العربية، ثم نقوم أداءها بهدف الاهتداء إلى نقاط الضعف للبحث عن وسائل معالجتها، وكذلك النقاط الإيجابية لعلها تطوى فى مضمونها إمكانية الاستزادة منها، مع الإيضاح مجدداً بأننا لن نتناول الدور القطرى، وإنما الدور القومى، أى الذى يقتصر على مساندة التعاون الاقتصادى بين الأقطار العربية، ونذكر منها:

١-التبادل البينى التجارى.
٢-الاستثمارات البينية.
٣-التدفقات المالية البينية.

(٢-١) دور المصارف العربية فى التبادل التجارى البينى

إن أول ما يرد إلى الذهن بالنسبة للتبادل التجارى بين الدول العربية هو ضعف حجمه بصورة مطلقة منسوباً لمجموع حجم تجارة كل قطر مع الخارج، ومع ذلك تأخرت المصارف العربية فى القيام بدورها فى تمويل التجارة العربية البينية لعدم وجود علاقات مباشرة بينها فى البداية، حيث كان عندما يفتح المستورد المصرى اعتماداً لدى مصرف مصرى لاستيراد سلعة من العراق، يقوم المصرف المصرى بفتح الاعتماد وتثبيته عن طريق مراسلة فى الخارج، مثلاً فى بريطانيا، والعكس صحيح.

ثم بدأت حملة توعية داخل المصارف العربية خاصة من خلال اتحاد المصارف العربية، فى إقامة علاقات مباشرة بين المصارف العربية، وذلك بتبادل تسهيلات مصرفية لتمويل التبادل التجارى بينها، إلا أن التسديد ظل يتم عن طريق المراسلين فى الخارج، أى أن يسدد المصرف المصرى قيمة الاعتماد الذى فتحه لدى المصرف العراقى عن طريق مراسل الأول لدى مراسل الثانى فى نيويورك أو لندن.

وثم تقدم آخر فى التعاون بين المصارف العربية وذلك بتبادل فتح

حسابات لدى بعضها البعض، بحيث يتم التسديد عن طريقها، ولكن بقيت هذه الخطوة محدودة بسبب ضعف حجم التبادل وأرقام العمليات، بالإضافة إلى أنها انحصرت بين المصارف العربية الكبيرة التى تسمح أوضاعها الائتمانية بتبادل هذه التسهيلات.

على أن التطور الأكثر أهمية فى هذا المجال هو مباشرة التبادل التجارى العربى فى النمو منذ عدة سنوات، وذلك بفضل مجموعة عوامل نذكر منها بصورة خاصة قيام مبادرات تكامل اقتصادى فى بعض القطاعات، وخاصة فى بعض الصناعات، نذكر بينها على سبيل المثال تصدير المملكة العربية السعودية مواد غذائية لعدد من الدول العربية، أى سلعاً خارج التبادل التاريخى التقليدى الذى كان يستند إلى السلع الخام الرئيسية التى تميزت به الاقتصاديات العربية بإنتاجها مثل النفط ومشتقاته.

كذلك قامت الدول الخليجية بخطوات لتحرير التبادل التجارى فيما بينها، بالإضافة إلى عقد عدد آخر من الدول العربية اتفاقات التحرير التجارى الثنائى، وأخيراً إعادة تفعيل اتفاقات التعاون السابقة، وفى مقدمتها تحرير التبادل التجارى وربطه برزنامة تهدف إلى استكمال تحريره خلال عشر سنوات وذلك بتنظيم المنطقة التجارية العربية الحرة التى نحن فى سنتها الثالثة.

ورافق هذا التطور فى التبادل السلعى، بادرة رائدة قام بها صندوق النقد العربى بتصميمه برنامج تمويل التجارة العربية البينية، عن طريق وضع خطوط ائتمان لصالح المصارف العربية لمساعدتها على تمويل التجارة العربية البينية، دون المساس بحجم التسهيلات الائتمانية التى تستفيد منها لدى مراسليها فى الخارج، وذلك بإضافة التسهيلات التى يمنحها لها صندوق النقد العربى، واستعمالها لتمويل التجارة العربية البينية.

استنادا إلى التطور الموجز فيما سبق، يمكن القول إن المصارف العربية قامت بدورها فى تمويل التجارة البينية بصورة مرضية كما استطاعت تطويره بما يفى حاجاته،

خاصة بعد دعم برنامج صندوق النقد العربى وذلك بما وضعه فى المتناول من وسائل مالية إضافية لدى المصارف العربية. ولهذا يمكن القول إن آفاق المستقبل فى هذا المضمار مشجعة، وبإمكان المصارف العربية تطوير دورها بحيث يستطيع مجابهة المتغيرات فى حاجات تمويل التبادل التجارى العربى حجماً ونوعية.

وأخيراً لابد من التذكير بأن زيادة حجم التبادل التجارى العربى البينى يحتاج إلى المزيد من التكامل الاقتصادى بين الدول العربية، فهو نقطة البدء فى تنمية التعاون الاقتصادى العربى. أما العوامل الأخرى مثل دور المصارف العربية، فهى تتصف بصورة رئيسية بالمساندة لهذا التكامل، فبمقدار ما تستطيع البلدان العربية، توسيع وتنويع قواعدها الإنتاجية على أسس تكاملية، تجعل ممكناً تصريف سلعها وخدماتها داخل الاقتصاديات العربية يتسع التعاون العربى الاقتصادى وينمو. عندئذ ستجد المصارف العربية مجالات رحبة للقيام بدورها ليس فقط فى تمويل التبادل التجارى وإنما أيضاً فى تمويل الاستثمارات العربية سواء كانت قطرية أم مشتركة بحيث تساند تكامل هذه الاستثمارات بين بعضها البعض فى سبيل تحقيق تكامل منتوجاتها وقدراتها على وفاء عدد أكبر من الحاجات السلعية المتبادلة بين الدول العربية، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن دور المصارف فى حقل الاستثمار الذى يعتبر أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية التى هى بدورها تعتبر أساس تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادى العربى.

(٢-٢) الاستثمارات العربية البينية

إن ما قلناه عن ضعف التجارة العربية البنية ينطبق على الاستثمارات العربية البينية، ولربما بصورة أكبر وبآثار أكثر حدة على مسيرة التعاون الاقتصادى العربى. ولنذكر مجدداً أننا نقصد بمثل هذه الاستثمارات تلك التى لها علاقة بالتعاون الاقتصادى العربى سواء كانت لمشاريع قطرية أو لمشاريع إقليمية مشتركة.

ونضيف إلى عامل محدودية الاستثمارات العربية البينية، كمقياس للدور المتواضع الذى تلعبه المصارف العربية فى هذا المجال، وجود معوقات أخرى أهمها انغلاق الحدود القطرية أمام المصارف العربية.

وكما هو معروف بأن هذا الانغلاق بدأ مع عمليات التأميم، وامتد إلى البلدان العربية التى بدأ القطاع المصرفى فيها متأخراً بصورة نسبية عنه فى بلدان أخرى، فمثلاً كانت المصارف العربية متواجدة فى مصر وسورية والعراق وغيرها، وذلك قبل التأميم. وبرز هذا الوجود عن طريق التفرع المصرفى وذلك بفتح مصارف عربية فروعاً لها فى بلدان عربية أخرى، أو تأسيس مصارف قطرية فى البلد العربى المجاور، ثم الانطلاق منه للتفرع خارجه. ولا أجد مثالاً أفضل من البنك العربى لإعطاء صورة عن سابقة الانتشار المصرفى العربى البينى، حيث كان هذا البنك رائداً فى هذا المجال، ولعله أول من لعب دوراً فاعلاً فى التعاون الاقتصادى العربى.

أما فى البلدان التى لم تحدث فيها تأميمات، فإن قوانينها حصرت العمل المصرفى بمصارف تؤسس محلياً وبرأسمال محلى سواء بصورة كاملة، كما هو الحال فى بلدان الخليج، أو بالمشاركة مع رؤوس أموال محلية عامة أو خاصة.

وفى كلا الحالتين، لعب هذا الانغلاق المصرفى البينى فى الاقتصاد العربى، دوراً سلبياً كبيراً فى التعاون الاقتصادى العربى، فالمصارف هى أكثر المؤسسات مساهمة فى التعاون بين البلدان، خاصة عندما تتجاوز نشاطاتها التمويل التجارى وتمتد إلى التمويل الرأسمالى والاستثمار المباشر وغير المباشر فى خلق طاقات إنتاجية جديدة أو توسيع القائم منها.

وثمة من يقول إن التعاون فى حقل الاستثمار لا يستوجب بالضرورة تواجداً مصرفياً محلياً وهذا صحيح إذا توفرت أسواق مالية نامية، حيث يمكن توجيه الاستثمارات بين مصرف فى بلد عربى إلى مشاريع فى بلد عربى آخر عن طريق المساهمات المباشرة والاكتتاب بسندات الاقتراض. ولكن بالإضافة إلى فقدان الأسواق المالية المنظمة فى عدد كبير من البلدان العربية حتى فترة قصيرة، فإن المساهمة فى الشركات العربية غير متاحة فى الكثير من الأحيان للمستثمر العربى خارج البلد المعنى، بسبب أنظمة الملكية والتملك وحين يكون المجال فيها مفتوحاً فإنه يكون محاطاً

بشوائك تنظيمية لا تشجع على التدفق الرأسمالى بين البلدان العربية.

ولابد من إضافة معوق آخر وهو أن نشوء مصارف الاستثمار جاء متأخراً فى معظم البلدان العربية، ولا يزال، ويفتقر إلى الأدوات والآليات التى تساعد التدفقات المالية العربية البينية، الأمر الذى يجعل عسيراً على المصارف العربية أن تلعب دوراً إيجابياً فى التعاون الاقتصادى العربى عن طريق التمويل الرأسمالى سواء بالمساهمة المباشرة أو بالاقتراض طويل الأجل، وينطبق ذلك على تمويل المشاريع القطرية أو المشاركة برأسمالها، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاريع المشتركة، وهذا يساهم بدوره فى ضآلة الاستثمارات العربية البينية. أما ما بدأ منها فى السنوات الأخيرة، فينحصر فى مبادرات فردية، قلما كان للمصارف دور فيها.

كذلك لاحت فى السنوات الأخيرة بوادر تعاون مصرفى عربى فى تمويل مشاريع قطرية، عن طريق تنظيم القروض المجمعة، ومساهمة عدة مصارف عربية فى تمويلها. وهذا شكل يعزز التعاون المصرفى العربى كجزء من التعاون الاقتصادى العربى بصورة عامة، وهو له أهميته، خاصة وأن المعوقات الأخرى الخاصة بالتعاون الاقتصادى لا ينطبق بعضها عليه، على الأقل تلك التى فى الجانب القانونى منها.

كذلك ظهرت أفكار تعاون مصرفى عربى، من شأنه المساهمة فى دعم التعاون الاقتصادى العربى، نذكر منها فكرة إنشاء مصرف عربى مشترك لتمويل عمليات التصدير التى قدمها اتحاد المصارف العربية. وإذ نؤمن بفائدة مبادرة المنظمات المهنية مثل اتحاد المصارف العربية فى طرح هذه الأفكار، ودراستها والترويج لها لكى تتحول إلى مشاريع قائمة، فإن على المصارف نفسها أن تتجاوز المبادرة فى طرح الأفكار وإثارة حوار حولها وبحثها، والانتقال إلى تحقيقها الذى لابد أن يكون شأن مؤسسة تتبنى الفكرة وتسير فى إخراجها إلى حيز الوجود بالتعاون مع مؤسسات أخرى، الأمر الذى يتعذر على المنظمات المهنية مثل اتحاد المصارف العربية.

لا بل نعتقد أن مثل هذه المبادرات تشكل الطريق الأنجح لقيام المصارف العربية بدور إيجابى فى دعم التعاون الاقتصادى العربى، وذلك بملء الفراغ الذى نعيشه فى التعرف على مشاريع اقتصادية عربية قطرية ومشتركة تساهم بصورة مباشرة فى خلق تكامل اقتصادى عربى، يبقى التعاون الاقتصادى العربى بدونه محدوداً فى حجمه وفى تطوره ونموه. ولإيماننا بأهمية هذا الدور للمصارف العربية وإمكانية أدائه حتى فى ضوء المعوقات المختلفة التى أتينا على ذكرها وغيرها مما لم يرد فى سودنا، فإننا نقدم فيما يلى صورة عملية للدور الذى نقصد والذى يمكن تسميته بترويج الاستثمارات فى مشاريع التكامل الاقتصادى العربى نوجزه بما يلى:

أ- إن أكثر ما يعترض عملية الاستثمار بصورة عامة هو التعرف Identification على الفرصة الاستثمارية المتاحة، بدليل أن معظم تجارب الدول النامية تشير إلى أن عملية التنمية تبدأ بقائمة مشتريات Shopping List تحتوى على المشاريع التى تلبى الحاجات المباشرة فى مختلف القطاعات كإنشاء مصانع سكر، وأسمنت وزيوت ومطاحن ... مما يمكن تشبيهه بالبنية التحتية للاحتياجات الآنية لبلد ما.

ب- أما بالنسبة للفرد فإن هذه المهمة لا تقل صعوبة، بالإضافة إلى مخاطر الأخطاء فى التقدير والحسابات. ولهذا فإن مصارف الاستثمار فى الدول النامية تأخذ على عاتقها دور المروج للاستثمارات باستعمال قدراتها الذاتية والخارجية للتعرف على فرص الاستثمار ودراستها ثم الترويج لها عن طريق تشكيل نواة المستثمرين المؤسسين. وقد يكون المصرف أحد هؤلاء، ثم يطرح المشروع للاكتتاب العام، وهكذا حتى إخراجه إلى حيز الوجود.

ج- إن هذا الدور يأخذ أهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الداعمة للتعاون الاقتصادى سواء من حيث حسن انتقاءها لطابعها التكميلى، الذى لا يزدوج مع مشروع مماثل يجعل كليهما يفوق طاقة استيعاب السوق العربية. ويزيد فى أهمية هذا الدور إذا سعت مصارف الاستثمار إلى ترويج المشروع بين مساهمين من عدة دول

عربية، بصرف النظر عن موقعة أو أن يكون من النوع الذى يتيح توزيع مراكزه الإنتاجية فى عدة أقطار عربية.

(٢-٣) التدفقات المالية العربية البينية

تشكل حركة رؤوس الأموال عاملاً أساسياً فى دعم التعاون الاقتصادى العربى وهى تكمل الحلقة مع حركة تبادل السلع والخدمات واليد العاملة. إن الدور الذى يمكن أن تلعبه المصارف العربية، وخاصة الاستثمارية منها فى هذا المجال، هو المساهمة فى تنمية التدفقات الرأسمالية العربية البينية بعدة طرق، نذكر منها:

أ- العمل على إشراك مستثمرين من عدة أقطار عربية فى مشاريع إنتاجية قطرية ذات توجه سوقى إقليمى، وكذلك مشاريع مشتركة عن طريق تنظيم إصدارات الأسهم والسندات على صعيد إقليمى تشمل عدة دول عربية. ولقد تمت بعض التجارب فى هذا المجال ولكنها لا تزال محدودة العدد.

ب- إدراج أسهم وسندات الشركات العربية فى أكثر من سوق مالية عربية، كوسيلة لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين البلدان العربية.

ج- المساهمة بدور صانع السوق Market Maker للأسهم والسندات فى عدد من البورصات العربية، بهدف تأمين سيولة لها تكون حافزاً للمستثمرين على توظيف مدخراتهم فى هذه الأسهم والسندات.

د- الترويج للشركات متعددة الأقطار العربية على طريقة الشركات متعددة الجنسية المنتشرة دولياً.

وخلاصة القول إن القدرة الإبداعية كفيلة لوحدها فى تصور الأدوار التى يمكن أن تلعبها المصارف العربية فى دعم التعاون الاقتصادى العربى إذا ما تحرر هذا التعاون من المعوقات الأخرى السياسية والاقتصادية، وهذا ما يقودنا إلى استطلاع الآفاق المستقبلية.

(٣) الآفاق المستقبلية

يشير ما جاء فى القسم الأول من هذه الورقة إلى أن المصارف العربية تلعب دورها فى ضوء الأطر التى تحيط التعاون الاقتصادى العربى، ويمكن الاستنتاج أنها قادرة على تطوير قدراتها لتلبية حاجات هذا التعاون مستقبلاً عندما تزول المعوقات أمام تطوره، ويخرج عن بحثنا تناول هذه المعوقات إذ هى غرض المحاور الأخرى لموضوع هذه الندوة. ولهذا سنقتصر فى تحرينا لآفاق المستقبل على ما نسميه المتطلبات التى تحتاجها المصارف العربية لمواكبة نمو التعاون الاقتصادى العربى، ونقصد بذلك بالمتطلبات المصرفية البحتة والتى تعود مسؤوليتها لإدارات المصارف، بالتعاون مع السياسات المصرفية الحكومية. ونظراً لتعددها فسوف نقتصر على إبداء الرأى بأهمها، وخاصة تلك التى تتصل بأحجام الوحدات المصرفية ورسملتها والتجمعات المصرفية على صعيد إقليمى والتعاون بينها، ثم دورها فى مساندة التعاون الاقتصادى العربى على الصعيد الخارجى والعالمى.

(٣-١) الحاجة إلى وحدات مصرفية كبيرة

يكاد يجمع رأى أهل الخبرة على أن المصارف العربية تعانى من صغر حجمها على الصعيد القطرى، ويدعو الكثيرون إلى معالجة هذا الوضع سواء بالدمج الطوعى أو بقيام المصارف الكبيرة بشراء المصارف المتوسطة والصغيرة. وفى رأينا أن مشكلة قدرة المصارف الائتمانية لا تعالج إلا بتبنى جميع أنواع الدمج أو الاندماج، ليس فقط على الصعيد القطرى وإنما أيضاً على الصعيد العربى. ونظراً لضغط الحاجة إلى زيادة قدرات المصارف العربية، فإننا نضع الدمج والاندماج سواء كانا أفقياً أو عمودياً، فى مقدمة الأسبقيات، لا بل ندعو إلى خلق الشروط التى تنتج الدمج البينى، أى بين مصارف عربية تنتمى لأقطار عديدة، ولو أن الدمج البينى يثير مشاكل قانونية صعبة تستوجب تعديل التشريعات العربية القائمة، وفتح الحدود بين البلدان العربية أمام مصارفها جميعاً. لهذا قد يكون الدمج القطرى الخطوة الأولى فى خلق وحدات مصرفية عربية ذات

قدرة على تعبئة المدخرات ومنح التسليفات.

ولقد تمت خطوات فى هذا المجال خاصة فى البلدان التى أخذت مبادرة التشريع لتشجيع الدمج المصرفى مثل لبنان، وهو مستمر ولو بصورة أبطأ، ولكن المسيرة ماضية على الطريق الصواب.

وعلى بلدان أخرى إصدار تشريعات مماثلة لتشجع الدمج المصرفى بجميع أشكاله، كما أننا نرى بالنسبة للبلدان التى لا تزال مصارفها داخل القطاع العام، أن تستفيد الدول المعنية فى دمج وحدات القطاع العام المصرفية لخلق وحدات أكبر، سواء بقيت فى القطاع العام أم تم تخصيصها.

(٣-٢) زيادة الأموال الخاصة للمصارف العربية

لاشك في أن الدمج بين المصارف أو امتلاك مصرف لآخر يحققان زيادة رسملة المصرف الدامج والمندمج، إلا أن رسملة المصارف العربية، وإن سجلت تحسناً مشجعاً فى السنوات الأخيرة. لا تزال تحتاج للمزيد من الأموال الخاصة لمواكبة الحاجات التى سوف تنمو مع زيادة التعاون الاقتصادى العربى. كما أن الحاجة لمشاريع قومية تغطى حاجات عدة بلدان عربية تتطلب مصادر تمويل أكثر قدرة وأوسع طاقة، الأمر الذى يفرض على المصارف زيادة أموالها الخاصة لتحقيق هذا الهدف.

(٣-٣) التفرع المصرفى العربى

فى انتظار تمهيد الطريق أمام اندماج مصارف قطرية تنتمى إلى عدد من البلدان العربية، يجب فتح الباب أمام تفرع المصارف الحالية خارج حدودها وفى جميع البلدان التى تنضم إلى برنامج تعاون اقتصادى عربى، لكى تقوم بدورها فى مساندة هذا التعاون سواء على صعيد تمويل تبادل السلع والخدمات أو فى الحقل الاستثمارى، وكذلك المساهمة فى تفعيل التدفقات المالية العربية البينية.

(٣-٤) التعاون بين المصارف العربية

لعل هذا الموضوع هو أكثر المواضيع التى تتكرر دوماً فى جدول أعمال الندوات التى تعقدها المصارف العربية خاصة ضمن إطار اتحادها، والسبب فى ذلك أن

ما تحقق من هذا التعاون لا يزال دون الأهداف المرجوة، ولأن المعوقات أمام هذا التعاون مستمرة، رغم أنها أصبحت معروفة ومدروسة، وقدمت لها حلول عديدة ومتنوعة، دون أن يقترب التقدم من الحاجات اللازمة، والسبب فى ذلك يدخل فى إطار المعوقات العامة للتعاون العربى الاقتصادى فى جميع أشكاله. ونضرب على سبيل المثال بأنه عندما يقوم مصرف عربى بتنفيذ حوالة مالية لصالح مستفيد فى بلد عربى آخر، فإن الحوالة تتم عن طريق مراسل فى الخارج وإن كانت ثمة علاقة مباشرة بين المصرفين العربيين المعنيين بحيث يمكن التبليغ بالتحويل مباشرة، فإن التسديد يتم عن طريق المراسلين فى الخارج. ولقد ظهرت أفكار عديدة لتبنى نظام للتحويل بين المصارف العربية عن طريق آلية التقاص كما هو معمول دولياً، ولكن ذلك ما زال ضرباً من الأمنيات.

على أنه ثمة ميادين أخرى يمكن تعزيز التعاون فيها بين المصارف العربية، مثل القروض المجمعة Syndicated Loans، وإصدارات الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتمويل المشاريع الكبيرة سواء كانت قطرية أو مشتركة، وهناك حالات تعاون تحققت فى هذه المجالات ولكنها لا تزال محدودة. وقد يكون السبب فى ذلك ضعف قدرة المصارف العربية المالية للمشاركة فى مثل هذه النشاطات التعاونية، بحيث اقتصر ما تحقق منها حتى الآن على المصارف العربية الكبيرة، سواء فى القطر الواحد أو فى حالات التعاون مع مصارف فى أقطار أخرى، بصرف النظر عن موقع المشروع الجغرافى، كونه قطرياً أو إقليمياً، الأمر الذى يعطى المزيد من الوضوح لما دعونا إليه أعلاه بشأن زيادة طاقات المصارف الائتمانية وزيادة أموالها الخاصة لكى تستطيع المشاركة فى العمليات

التى يتم التعاون على تنفيذها بين عدة مصارف عربية.

(٣-٥) الدور المصرفى فى التعاون الاقتصادى العربى مع الخارج

إن أداء المصارف العربية فى مساهمتها فى تنمية التعاون الاقتصادى العربى مشروط بتعاون المصارف العربية فيما بينها بمختلف الحقول، وليس أنواع التعاون التى تعرضنا إليها أعلاه، إلا أمثلة عن المجالات العديدة والمتنوعة والتى لا تنتهى إلا عند حدود إبداعية إدارات المصارف. ومن أشكال التعاون المصرفى العربى ذات الطابع الاستراتيجى لتواكب آثار وامتداد التعاون الاقتصادى العربى على الصعيد العالمى، هو تعاونها خارج الحدود العربية، ومن أهم مظاهر هذا التعاون هو التواجد فى أكبر عدد من المراكز المالية العالمية، ونظراً لما يحتاجه هذا الحضور من إمكانيات ضخمة، وبسبب المزاحمة الكبيرة بين المصارف فى هذا المجال، فإن أداء المصارف العربية الفاعل يتطلب تعاضدها وجمع قدراتها، والحيلولة دون تفرعها فى الخارج بصورة مبعثرة، تجعل حضورها الخارجى محدود الأثر وذا طابع خدماتى لمواطنى بلد المصرف أو المصارف المعنية. وفى رأينا أن الحل الأفضل لنجاح الحضور العالمى للمصارف العربية هو انضمامها فى وحدات مشتركة تخدم عدداً كبيراً من المصارف الأعضاء فى هذه الوحدات. ولقد سبقتنا المصارف الغربية فى هذا المجال عن طريق تشكيل اتحادات فيما بينها تقوم بتنفيذ عملياتها الخارجية بأحجام تتفق مع ضخامة العمليات الدولية.

يضاف إلى ما سبق، التعاون بين المصارف فى إنشاء مصارف عربية متخصصة فى مجالات محددة، نذكر منها الصادرات العربية. ويعمل اتحاد المصارف العربية على إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود برأسمال أولى قدر نصف مليار دولار. ومما لاشك فيه أن نجاح هذا المصرف فى تحقيق الأغراض المحددة له سيعطى الصادرات العربية إلى الخارج دفعاً كبيراً، ويزيد من تعاون الدول العربية فى مجال الصادرات بما يقدم لها من تمويل

مناسب تفتقر له حالياً معظم الدول العربية.

(٣-٦) المشاريع العربية المشتركة

من المعروف أن ضيق الأسواق العربية القطرية شكل ويشكل عائقاً كبيراً أمام زيادة معدلات نمو الناتج المحلى، الأمر الذى أدى إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية ليتناسب مع حاجات السوق القطرية. أما تحقيق المنطقة الحرة التجارية العربية التى بدأت العام ١٩٩٨، وتدخل هذه السنة عامها الثالث، فإنه يفتح آفاقاً واعدة أمام نشوء وحدات إنتاجية أكبر حجماً بالإضافة إلى توسع حجم القائم منها. ومع أهمية مثل هذا التقدم، فإن إنشاء مشاريع قومية مشتركة على صعيد عربى تمتد طاقاتها الإنتاجية على صعيد سوق عربية مشتركة يحسن أدائها داخلياً وخارجياً. وللمصارف العربية دور كبير فى تشجيع هذه المشاريع بما فى ذلك، كما سبق وقلنا، أخذ المبادرة فى التعرف على المشروع المشترك الناجح ودراسة وتهيئة أسباب نجاحه بما تتحلى به المصارف من قدرات متنوعة فى تشجيع المشاريع الاقتصادية ليس فقط من ناحية تمويلها الرأسمالى وتمويل عملياتها الجارية وتبادلاتها الخارجية، وإنما أيضاً فى دعمها فى علاقاتها مع الصناعات الدولية المماثلة، ومساندتها فى الأسواق الخارجية، ومساعدتها فى دخولها وتنمية علمياتها فيها.

(٣-٧) المشاريع الدولية المشتركة

وأخيرا، لا آخراً، فإن المصارف العربية تلعب دوراً فى إقامة المشاريع العربية الدولية لتحقيق امتداد تعاونها الاقتصادى إلى الخارج، وخاصة فى ميادين تتمتع بها بعض البلدان العربية بميزات تنافسية كالنفط والغاز وغيرهما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يمتد التعاون العربى بين عدد من الشركات العربية لإنشاء أو شراء مراكز توزيع المنتجات النفطية فى دول العالم، وكذلك الأمر فى مجال نقل النفط الخام إلى مراكز التصفية المشتركة العربية. ولاشك فى أن ثمة تقدماً قد تحقق فى هذا المجال، ولكن على صعيد القطر الواحد، ولم تقم حتى الآن تجربة عربية مشتركة تجمع قدرات أكثر من بلد عربى للسيطرة على شبكة تغطية متكاملة النشاطات فى الخارج فى مجالات النقل والتوزيع والإنتاج.

(٤) الخلاصة

يجب التمييز بين التعاون الاقتصادى العربى الذى يرتبط وجوده ونموه ونجاحه بعوامل كثيرة ومتنوعة ومنها أداء المصارف العربية دورها فى مساندة هذا التعاون، الذى يحتاج بدوره إلى تعاون جدى بين المصارف العربية للقيام بواجباتها فى دعم التعاون الاقتصادى العربى بأحسن حال.

ومع ترابط هذه الأمور بعضها ببعض، نعتقد أن العقبة الأساسية تخص التعاون الاقتصادى العربى وتوفر شروطه وفى مقدمتها الإرادة السياسية. وإذا ما استعرضنا تطور التعاون الاقتصادى العربى هالنا واقعه حيث نجد أنه توفرت له النصوص الناظمة من اتفاقيات وأنظمة وكذلك الأجهزة اللازمة لوضع مجموعة الاتفاقات والنصوص موضع التنفيذ، ولكن هذا التعاون تخلف عن تحقيق غاياته بسبب غياب أو ضعف الإرادة السياسية التى تنقله إلى حيز الوجود بصورة جدية.

وإذا كانت المصارف العربية فى أوضاعها الحالية قد لا توفر جميع الشروط اللازمة للقيام بالأدوار التى تعود لها فى دعم ومساندة التعاون الاقتصادى العربى، فهى واعية لمسؤولياتها للقيام بجميع الأدوار التى تعود لها، وهى تستطيع أن توفر القدرات اللازمة لأدائها الفعال فى القيام بهذه الأدوار، وهى خير منفتحاً لتطوير هيكلتها وتنظيمها وبرامج عملها ونشاطاتها لمواكبة طريق التعاون الاقتصادى العربى عندما يحوز تأييداً سياسياً من حكومات أعضائه، فالكرة ليست فى ملعب المصارف، وإنما هى فى يد اللاعبين السياسيين أصحاب القرار بشأن هذا التعاون.

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

الشراكة الاقتصادية العربية ــ الأوروبية
(تجارب وتوقعات)
مهدى الحافظ (محرر)
دار الكنوز الأوروبية ــ بيروت
سبتمبر ٢٠٠٠

الكتاب من أحدث الإصدارات، ويضم هذا الكتاب وقائع الندوة الاقتصادية التى أقيمت فى ١٧-١٨ مارس ١٩٩٩ فى باريس، وقد دعت لهذه الندوة وأشرفت على أعمالها أربع هيئات عربية وأوربية هى "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" ــ لجنة الاتحاد الأوربى ــ غرفة التجارة العربية مع بلجيكا ولوكسمبورج ــ وغرفة التجارة العربية الفرنسية.

وكان الهدف الأساسى من الندوة معالجة قضايا الشراكة الاقتصادية العربية ــ الأوربية بما فيها تقييم تجربة الماضى واستخلاص الخبرات المفيدة منها والتوقف عند التوقعات المحتملة لتطور هذه الظاهرة الهامة، وإعطاء تصور دقيق لبناء علاقات متكافئة ومفيدة بين الطرفين سواء فى إطار نموذج الشراكات المقترحة أو سواها، والتى من شأنها أن توفر مناخاً "حقيقياً" من الأمن والسلام والتعاون المثمر على جميع الأصعدة فى منطقة البحر المتوسط.

ويتناول هذا الكتاب وقائع تلك الندوة من أوراق مقدمة ومداخلات ومناقشات عن السادة المشاركين حيث شارك فيها نخبة متميزة من أوربا والأقطار العربية وعدد ملحوظ من الأكاديميين ورجال الأعمال والخبراء الاقتصاديين.

وقد تناول الكتاب هذا الموضوع من خلال أربعة فصول رئيسية تناول أولها موضوع الشراكة العربية ــ الأوربية عرض وتقييم وذلك من خلال استعراض وجهة النظر الأوربية ووجهة النظر العربية ثم تناول عدة تجارب نظرية منها تجربة المغرب وتجربة الأردن.

ثم استعرض الفصل الثاني دور وأهمية الشراكة الاقتصادية وذلك من خلال عرض وجهة النظر العربية ووجهة النظر الأوربية، واستعراض أربع تجارب قطرية هى تجربة النمسا ــ تجربة مجلس التعاون الخليجى ــ تجربة سوريا (التعاون الاقتصادى العربى) ثم الشراكة الاقتصادية العربية ــ الأوربية.

أما الفصل الثالث فقد انفرد بعرض آفاق الشراكة العربية ــ الأوربية وسبل تطويرها وذلك أيضاً من خلال استعراض وجهتى النظر العربية والأوربية وتجربتى كل من تونس والجزائر.

وأخيراً تناول الفصل الرابع أهم المداخلات الختامية التى سجلت الندوة وقائعها لكل من رئيس الشرف للاتحادات الأوربية للمستخدمين الصناعيين ثم مداخلة من وزير خارجية فرنسا وأخيراً مداخلة قدمها مدير معهد المال والصيرفة وأستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية فى بيروت.

العرب وجوارهم إلى أين؟
مجموعة مؤلفين
مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة
كتب المستقبل العربى (٢٠)
٢٠٠٠

يتناول هذا الكتاب سلسلة من المحاضرات التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية لمتابعة التطورات الجارية فى مجموعة من الأقطار العربية ودول الجوار واستشراف آفاقها المستقبلية وكان السؤال المطروح واحداً فى هذه المحاضرات وهو: إلى أين؟

تطرح هذه المحاضرات قضايا ملحة على الساحة العربية مركزة على الخصوصية التى تتسم بها فى كل من البلدان العربية قيد البحث ومن هذه القضايا: مستقبل الديمقراطية والمشاركة السياسية، المسائل الدستورية وحقوق الإنسان، الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية، علاقة الاقتصاد الريعى بدولة الرعاية الاجتماعية، التحديات الاجتماعية ومخاطر البطالة والدين الخارجى ... الخ. ويتكون الكتاب من عشرة فصول تبحث عمليات التحول الجارية فى كل من البلدان العربية التالية: الأردن ومصر والخليج والسودان والمغرب واليمن وفلسطين بالإضافة إلى دولتى الجوار تركيا وإيران.

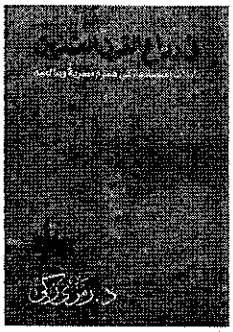

فى وداع القرن العشرين
تأملات اقتصادية فى هموم مصرية وعالمية
رمزى زكى
دار المستقبل العربى
١٩٩٩

يضم هذا الكتاب مجموعة من البحوث والمقالات التى نشرت خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٨ ورغم تنوع تلك الموضوعات التى تناولها المؤلف إلا أن الخيط الأساسى الذى يجمع بينها هو أن جميعها تتعرض لبعض الهموم الاقتصادية المحلية والعالمية التى ستنتقل معنا إلى القرن الحادى والعشرين.

ويرصد المؤلف بعض المعالم الأساسية للاقتصاد الرأسمالى العالمى بمكوناته المختلفة ويستعرض أهم الدراسات التى يمر بها الاقتصاد الرأسمالى وهى انفراد الرأسمالية للهيمنة على العالم بعد اختفاء المنظومة الاشتراكية وبعد اندحار قوى الثورة والتنمية فى البلاد النامية. وكذلك التنافس الضارى المحتوم بين الديناصورات الاقتصادية الضخمة، وهو الذى سيشكل طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية فى العالم فى قرننا الحادى والعشرين. وأيضاً الديون الخارجية المستحقة على البلاد النامية،وهناك أيضاً التدهور فى أسعار المواد الخام ومواد الطاقة.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى فيرى المؤلف أن التحدى الحقيقى الذى يواجهه هو كيف يمكن استثمار التحسن الذى طرأ على الجانب المالى لصالح حدوث تحسن فى الجانب العينى.

الوحدة النقدية الأوروبية واليورو
النشأة، التطور، الآثار
فاروق محمود الحمد
بنك الكويت الصناعى ـ ٢٠٠٠

أطلق الاتحاد الأوروبى فى مطلع يناير ١٩٩٩ العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ليكون أكبر كتلة سياسية واقتصادية فى العالم، وليسجل هذا الحدث الاقتصادى بصمة فى تاريخ التطور الإنسانى لبناء عالم جديد تنتصر فيه المصلحة المشتركة والتعاون والاندماج على العنجهيات العرقية واللغوية.

وتحاول هذه الدراسة استعراض التطور التاريخى لفكرة الوحدة النقدية الأوروبية ثم تعرض انعكاسات اليورو على اقتصادات البلدان الأوروبية الأعضاء فى الاتحاد النقدى الأوروبى (منظمة اليورو) ثم تتعرض بمزيد من التفاصيل إلى انعكاسات اليورو على الاقتصادات العربية من ناحية الاستعدادات للتعامل مع تلك العملة ودراسة إمكانية الاستفادة منها فى الاحتياطات وفى تحديد سعر صرف العملات وفى تسهيل وزيادة حجم التبادل التجارى بين هذه الدول ودول منطقة اليورو.

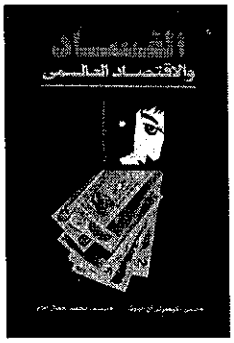

الفساد والاقتصاد العالمى
كيمبرلى آن إليوت
ترجمة: محمد جمال إمام
مركز الأهرام للتجارة والنشر
٢٠٠٠

يؤثر الفساد على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، مثلما يتبدى فى الفضائح الأخيرة التى تكشفت فى المكسيك واكوادور وكوريا واليابان وإيطاليا

وروسيا والولايات المتحدة. وتقوض الرشاوى المشروعية السياسية وتعصف بالإيرادات الحكومية، وتشوه التجارة والاستثمار الدوليين، مما يقلل من النمو. ويطرح المؤلف عدة أسئلة ويجيب عليها منها: لماذا يقوض الفساد النمو فى بعض الحالات فى حين يكون تأثيره محدوداً فى حالات أخرى؟ تؤدى هياكل حكومية معينة إلى مزيد من الفساد أو إلى أشكال أشد ضرراً منه؟ هل تنزع سياسات اقتصادية معينة إلى دعم الفساد أو ردعه؟ وما هى أسباب الفساد ونتائجه؟ ما تأثيره على التنمية الاقتصادية والسياسية؟ ما الخطوات والإجراءات اللازمة لمكافحته؟ ما هو دور المنظمات الدولية والحكومات فى ذلك؟

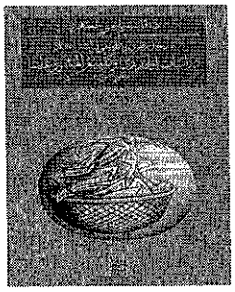

دراسات الجدوى وتقييم المشروعات
الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية
قاسم ناجى حمندى
دار المناهج للنشر والتوزيع
٢٠٠٠

يعد موضوع إعداد الدراسة الفنية الاقتصادية لجدوى الفرصة الاستثمارية وبناء المشاريع الاقتصادية المتنوعة وبخاصة منها مشاريع التنمية الاقتصادية فى أقطارنا العربية من الموضوعات الهامة جداً لعملية بلورة الفرص الاستثمارية وتلمس أفضل البدائل المتاحة لتنفيذ هذه المشاريع والسير فى طريق التطور الاقتصادى لأقطارنا العربية ــ وبخطى حثيثة وبعيدة عن الارتجال.

لذلك فإن تزايد الوعى فى أرجاء الوطن العربى بأهمية إنجاز مثل هذه الدراسات قبل الشروع فى تخصيص الموارد والإنفاق على أى مشروع استثمارى قد فتح آفاقاً رحبة أمام المشروعات الجديدة المقترحة لاستغلال الفرصة البديلة المثلى لكافة عناصر الإنتاج الداخلة فى العملية الإنتاجية، ومن ثم يؤكد المؤلف على أن إنجاز دراسة الجدوى ليست هدفاً قائماً بذاته بل وسيلة لترشيد القرار الاستثمارى وترشيد الإنفاق وتعظيم المنافع المالية والاقتصادية وحساب المخاطر المتوقعة فى حياة المشروع. والكتاب مكون من جزئين الجزء الأول: يتناول الجوانب التسويقية والفنية والهندسية بينما الجزء الثانى يغطى: الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية.

أضواء على الجديد فى مشروعات البحث العلمى العربى*

يقوم المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بالأردن بتقديم الدعم المالى والإشراف على عدد من المشروعات البحثية ذات الأهمية للاقتصاد الأردنى. ويجرى العمل خلال العام الحالى ٢٠٠٠ بتنفيذ هذه المشروعات فى عدد من المؤسسات العلمية الأردنية. وفيما يلى نبذة عن بعض هذه المشروعات.

(١) السياحة المستدامة فى إقليم العقبة

أولاً: وصف المشروع
(خلفية المشروع وأهميته ومبرراته)

يعزى الاهتمام بهذه الدراسة إلى اهتمام الباحثين بمفاهيم ونظريات التنمية المستدامة فى الدول النامية، ويسعى هذا البحث إلى دراسة إمكانية تطبيق مفاهيم ونظريات التنمية المستدامة فى إقليم العقبة وبخاصة تنمية قطاع السياحة كحالة دراسة (Case Study) للتنمية المستدامة.

تنفرد مدينة العقبة من بين سائر المدن الأردنية بخصوصيتها المكانية وإمكاناتها التنموية (السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) فضلاً عن الوظائف التى تتميز بها المدينة والإقليم والتى تساعد على جذب السكان وزيادة معدلات النمو.

تعد العقبة مدينة حديثة وفتية بسكانها وتتسع فيها الفوارق الاجتماعية والثقافية بين السكان وتمثل إقليم العقبة ظروفاً صعبة ومتباينة: غنية وفقيرة بخصائصها الإيجابية والهشة فى الوقت نفسه، إقليماً موحداً إدارياً ومتبايناً بيئياً وثقافياً، كما أنه مهدد ببرامج ومشاريع دخيلة وكبيرة غير قادرة على مواجهتها، يتميز الإقليم

* إعداد: منذر المصرى، الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

بموقعه الجغرافى، وكون العقبة الميناء الوحيد للأردن وبوابته على العالم بالإضافة لوجود الصناعات الوطنية كالفوسفات والبوتاس ومحطة الحسين الحرارية.

تفتقر العقبة إلى الطابع والنمط النسيجى المدنى والمعمارى، كما أن قربها من إيلات وصعوبة المقارنة معها يجعلها دائماً هدفاً للمشاريع والبرامج الدولية والإقليمية الغريبة على طبيعتها وتطورها.

لهذه الأسباب جميعاً تعتبر العقبة وإقليمها نسيجاً مدنياً وإقليمياً هشاً لكن فى الوقت نفسه خصب للقيام بتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة، والتى تسمح باستعمال الموارد المحلية بشكل أفضل ومستدام وملائم وبأشكال جديدة من التنظيم والتخطيط الاجتماعى والمكانى، ولا تمثل العقبة وإقليمها أية صعوبات أو عقبات فى تطبيق تلك المفاهيم سواء كانت تاريخية أو ثقافية كما أنها ترحب بكل ما هو جديد شريطة أن لا يكون غريباً على طبيعتها مع الأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئية فى جميع مراحل الدراسة والمشروع.

تعزى أهمية الدراسة إلى أنها تقترح مشروعاً أو برنامجاً إقليمياً ــ حضرياً مستداماً بشكل متكامل ومترابط وشامل لإقليم العقبة، بحيث يصبح لجميع عناصر المشروع المقترح دور محدد، وتحديد العناصر التى تفعل وتعمق أكثر من غيرها مفهوم التنمية المستدامة فى الإقليم: "إن السياحة المستدامة" يمكن أن تكون القطاع الذى يشكل عنصراً جديداً عند تطبيقه وتعميقه كنموذج فى إقليم العقبة للتنمية المستدامة. يتناول البحث بشكل عام تقييم الموارد للإقليم وفى منطقتين مختلفتين تماماً وهما: المدينة والصحراء وهاتان المنطقتان تتبعان إدارياً إقليم العقبة ولكنهما فى الحقيقة مختلفتان جغرافياً وبيئياً واقتصادياً واجتماعياً ولا يوجد بينهما ترابط وتعاون حقيقى مشترك.

يركز البحث على اختلاف المنطقتين كمفتاح للمشاركة الشعبية فى جميع مراحل الدراسة من خلال:

- مشروع مقترح لمدينة العقبة (العقبة: واحة القرن الحادى والعشرين).
- مشروع مقترح لصحراء الإقليم (السياحة المستدامة والمشاركة الشعبية).
- برنامج حضرى ــ إقليمى مستدام (العقبة وصحراء الإقليم).

أهداف المشروع:

- إمكانية تطبيق نموذج أو نماذج بيئية واقتصادية مستدامة فى إقليم العقبة.
- تعريف الخصائص العامة للتنمية فى الدول النامية وإمكانية تحقيق شروط تطبيقها فى الأردن وبخاصة فى إقليم العقبة.
- دراسة وتقييم الخطط والمشاريع والمقترحات الدولية الرسمية المتعلقة بمنطقة الدراسة ــ إقليم العقبة ــ ومنها: اتفاقية السلام، الصراعات الدولية، التفاوت الكبير فى مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لشعوب المنطقة.
- إبراز وتقييم وتحليل الفرق الكبير بين المشاريع الرسمية الدولية والمقترحة والوضع الحقيقى السائد فى الإقليم.
- الظروف المختلفة للعقبة وإقليمها بهدف تحويل العناصر والمكونات الهشة والسلبية فى الإقليم إلى أخرى إيجابية.
- تطوير خطط ومشاريع حضرية وإقليمية مستدامة للعقبة كمشروع " العقبة: واحة القرن الحادى والعشرين" ومشروع "العقبة وصحراء الإقليم: مشروع حضرى/ إقليمى مستدام".

ثالثاً: منهجية العمل: (الإطار (Scope of Work)، الأدوات، الأساليب، التحليل)

- تحديد طريقة عملية محددة للبحث فى منطقة الدراسة.
- تعريف إمكانية تطبيق برامج فى التنمية المستدامة موائمة للمقترحات التى يطرحها البحث.
- تنفيذ حلقات عملية مفتوحة لجميع مراحل الدراسة مشتملة على:

١-تقييم المعلومات المتوفرة فى منطقة الدراسة.

٢-طرح الفرضيات.

٣-دراسة إمكانية تحقيق الفرضيات.

٤-تقييم ونقد أولى للمعلومات المتوفرة.

٥-إعادة طرح فرضيات جديدة.

- **الحلقة العملية الأولى:** تطبيق نظريات التنمية المستدامة فى منطقة الدراسة من خلال دراسة وتقييم وضع الموارد المحلية وتحديد قبول أو رفض الفرضيات أو النظريات وتحديد وجود أفراد أو جهات مشاركة لتطبيق هذه النظريات أم لا.
- **الحلقة العلمية الثانية:** دراسة إمكانية وجود نموذج ملائم للتنمية لتطبيقه على الأوضاع السائدة فى منطقة الدراسة.
- **الحلقة الثالثة:** دراسة إمكانية طرح وعرض برنامج مشروع لإقليم العقبة ومناقشته من خلال ورشة عمل مختصة (Work Shop) لمناقشة فرضيات المشروع المقترح وإمكانيات تطبيقه فى الإقليم.
- **الحلقة الرابعة:** مشروع العقبة مدينة مضياف ــ مشروع سياحى مستدام ــ وتعد بمثابة قاعدة أساسية لحلقات ودراسات لاحقة من البحث والتطبيق لمنطقة الدراسة بمشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية والهيئات والسلطات المحلية.

(٢) الآثار الاقتصادية المترتبة على انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية

أولاً: وصف المشروع
(خلفية المشروع وأهميته ومبرراته)

يشهد عالمنا المعاصر فى هذا القرن تغيرات متسارعة على جميع الصعد السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية، ويعتبر الاتجاه نحو دمج الاقتصاد العالمى عن طريق تحرير التجارة الدولية من أهم هذه التغيرات، وقد بدأ هذا الاتجاه منذ الأربعينات من هذا القرن بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، ولم تلبى "الجات" طموحات الدول الأعضاء فى تحرير التجارة فعقدت هذه الدول عدداً من الدورات (Rounds) عبر نصف قرن

من الزمن تمخضت فى نهاية الأمر عن تحويل "الجات إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) فى أعقاب دورة الأورجواى عام ١٩٩٤.

أصبحت عملية تحديد نقاط الضعف فى الاقتصاد الأردنى أمراً ملحاً لما يواجهه من تحديات كبيرة ظهرت بشكل جلى فى مجال التجارة الخارجية حيث يتطلب انضمام الأردن إلى المنظمات التجارية العالمية قيامه بتخفيض الحواجز الجمركية ورفع الدعم والحماية عن الصناعات المحلية وغيرها من الشروط التى إن لم توفر لها الأرضية المناسبة قد تمنع الاقتصاد الأردنى من الاستفادة من المزايا التجارية التى تمنحها هذه الاتفاقات، أو قد تؤدى فى أسوأ الحالات إلى نتائج سلبية قد تضر بالاقتصاد الأردنى وستكون نتائج الدراسة مفيدة جداً بخصوص تحديد القطاعات والمتغيرات الأكثر تأثيراً فى تطوير الاقتصاد الأردنى ضمن إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ويترتب عليها اتخاذ سياسات معينة أو التخلى عن أخرى حسب مقتضى الحال.

يقع المشروع ضمن مجال "البحث والتطوير" وسيقوم بدراسة اقتصادية قياسية للآثار المتوقعة لانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية ويقع ضمن نطاق المشروع استعراض لتاريخ الاقتصاد الأردنى وتطوره ودراسة التجارة الخارجية الأردنية عبر العقود الأربعة الماضية مؤسسات التجارة الدولية، نشأتها، وتطورها وإجراءاتها. ثم إدخال المتغيرات اللازمة فى دراسة قياسية للتنبؤ بالآثار المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية.

ويتطلب هذا العمل جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات وبشكل مكثف ومعالجتها إحصائياً وإخضاعها للتحليل القياسى الاقتصادى.

ثانياً: أهداف المشروع

تهدف الدراسة إلى بيان الآثار المتوقعة على الاقتصاد الأردنى جراء انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية منطلقاً من فرضية أن هذا الانضمام سوف يؤثر على مستوى الصادرات والمستوردات الأردنية ونتيجة لهذا التأثير فإن هناك مجموعة

من المتغيرات الاقتصادية سوف تتأثر بهذه التغيرات، لذلك فإن الدراسة تهدف إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التى ستتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة حدوث إحدى السيناريوهات التالية:

- انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى زيادة المستوردات والصادرات الأردنية.
- انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى زيادة المستوردات ولن يؤثر على مستوى الصادرات.
- انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى زيادة الصادرات ولن يؤثر على مستوى المستوردات.
- انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدى إلى انخفاض مستوى المستوردات ولن يؤثر على مستوى الصادرات.

ثالثا: منهجية العمل (الإطار (Scope of Work)

ستعتمد الدراسة على المنهج الكمى والقياسى وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها ثم تقييمها وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة فى الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك المركزى الأردنى وبيانات صندوق النقد الدولى، كذلك تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التى تتضمن عدداً من الكتب والبحوث والتقارير ووقائع المؤتمرات باللغتين العربية والإنجليزية.

أما الجانب التحليلى الكمى بشكل خاص فيتكون من سبع معادلات وظيفية ومعادلة تعريفية واحدة وتفسر المعدلات الوظيفية سلوك الإنفاق الخاص والإنفاق الحكومى وسلوك دالة الاستثمار والطلب على النقود والتضخم والصادرات والمستوردات.

ويتم ربط هذا النموذج بواسطة متغيرات التجارة الخارجية، الصادرات والمستوردات، مع الاقتصاد العالمى، ومن ثم يتم تعريض النموذج للاحتمالات (Scenarios)، المذكورة (فى أهداف البحث) ويتم تتبع الآثار الناجمة عن هذه

الاحتمالات باستخدام أسلوب المحاكاة (Simulation)، وذلك لتبيان أثرها على الاقتصاد الأردنى.

(٣) قياس الدوال الإنتاجية الصناعية فى الأردن "دراسة اقتصادية قياسية"

أولاً: وصف المشروع (خلفية المشروع وأهميته ومبرراته)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الإنتاجية فى بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة فى الأردن وذلك باستخدام العلاقة الدالة بين المدخلات والمخرجات الصناعية كإحدى الأدوات التى تمكن الباحثين من الاستخدام الجيد والأمثل للموارد. وتعد التنمية الصناعية فى الأردن مسألة ضرورية تمليها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن القطاع الصناعى يعد المصدر الرئيسى للنشاط الاقتصادى حيث يوظف جزءاً كبيراً من الموارد الاقتصادية (مادية أم بشرية)، وسوف يستخدم الباحثون دالة الإنتاج (Production Function) لتحديد الطبيعة الاستخدامية للموارد الرئيسية من عمل ورأس مال إضافة إلى دراسة المستوى التقنى (Technology) الذى يتمتع به العامل الأردنى أو مستوى التقنية المستخدمة فى البلد ومقارنتها قدر الإمكان مع مستويات مماثلة فى بلدان أخرى. والأخذ بعين الاعتبار الدراسات التى قامت بها الوحدة التنافسية للصناعات الأردنية فى وزارة التخطيط.

سوف يعتمد الباحثون على بيانات السلاسل الزمنية (Time- Series) وكما يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة دالة الإنتاج الصناعى والوصول إلى قياس كمى للمعلمات الفنية (Parameters) للمتغيرات التى تتضمنها الدالة الإنتاجية إضافة إلى إمكانية رسم أو تعديل التنمية الصناعية. كما تستهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة الاستبدالية (CSES) بين العمل ورأس المال، إذ أن تكثيف استخدام رأس المال أو العمل فى الصناعة يعد من الأمور المهمة فى رسم السياسات الاقتصادية وتحديد البرامج التنموية.

وسوف يعتمد الباحثون فى هذا المجال على بيانات السلسلة الزمنية للفترة (١٩٨٥-١٩٩٨) واستخدام المتغيرات النقدية بأسعارها الثابتة لعام ١٩٩٠ وقد تستخدم المتغيرات بأرقامها القياسية. وسيعتمد البحث على بناء نموذج للتحليل الكمى كأداة لإبراز نظام القوانين والعلاقات الموضوعية السائدة فى موضوع الدراسة لتفسير العلاقة الدالة بين المتغيرات المستقلة والمتغير الثابت. واستخدام أكثر من نوع من الدوال وأكثر من نمط للدالة الواحدة.

وسوف يتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Multi Regression) وأسلوب الانحدار المرحلى (Stepwise Regression) لتحديد افضل التوافيق للمشاهدات المستخدمة فى التحليل حيث يمثل (Y) الرقم القياسى لقيمة الإنتاج الصناعى وتمثل (X_1X_2) العمل ورأس المال إضافة إلى دراسة مؤشر المستوى التقنى (Tech. Level) المستخدم فى الإنتاج. كما يهتم البحث بدراسة المتغيرات المؤثرة على زيادة الناتج من خلال قيم مرونة العناصر الإنتاجية التى ستتضمنها الدالة الإنتاجية وكذلك المعدل الحدى للاستبدال (MRS) والمرونة الإستبدالية (CES) لعنصر العمل ورأس المال وسيجرى التحليل وفق المكونات النظرية لاقتصادات الإنتاج الصناعى.

ثانيا: أهداف المشروع

- التعرف على نمط الإنتاج فى الصناعات الأردنية.
- تقدير دوال الإنتاج فى الصناعات المختلفة للتعرف على مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج فى الاقتصاد الأردنى.
- دراسة مؤشر أو مؤشرات المستوى التقنى (الفنى) فى عملية الإنتاج ومقارنته مع بعض دول المنطقة.
- التنبؤ وفق نتائج التحليل ببعض المؤشرات الاقتصادية والمستقبلية.
- تعريف بعض الباحثين من الطلبة بالصناعة وتوعيتهم بقضاياها وأثرها الاقتصادى لتكون حافزا لهم فى المستقبل فى دراساتهم العليا.

ثالثاً: منهجية العمل (الإطار (Scope Work)، الأدوات ، أساليب لتحليل)

- العمل على جمع البيانات الإحصائية من الجهات المعنية المتعلقة بالعمليات الإنتاجية ــ مثل بيانات العمل ــ الماهر وغير الماهر إن أمكن، استخدامات رؤوس الأموال ومستلزمات الإنتاج وكذلك الأساليب المستخدمة فى الإنتاج ــ آلات ومكائن.
- سيعتمد الباحثون أيضاً على بحث ميدانى باستبيان يعبأ من خلال المقابلات المباشرة.
- التحليل الإحصائى بواسطة الحاسوب واستخدام دوال الإنتاج خاصة دالة كوب ــ دوكلاس.
- استخلاص النتائج وتحليلها إحصائياً واقتصادياً.
- وضع النتائج والتوصيات على ضوء التحليل النهائى وإعطاء الآراء التى تساعد على تحسين الإنتاج ورفع أداء العمل.

مقتطفات اقتصادية

- استثمار التغيرات الاقتصادية الدولية فى تفعيل التنسيق والتكامل العربى.
- مصر إلى أين؟
- الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطين: هل هى ممكنة من دون سيادة وطنية ووحدة جغرافية؟.
- أزمة المياه مشكلة كونية.
- انعكاسات الإصلاح الاقتصادى على ظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى الدول العربية.
- (الأداء الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى) "التقرير الاقتصادى السنوى".
- أداء أسواق الأوراق المالية العربية.

استثمار التغيرات الاقتصادية الدولية فى تفعيل التنسيق والتكامل العربى

مأخوذة عن

سعد حافظ

تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الأقطار العربية الناشر: مؤسسة الأبحاث العربية ــ بيروت ١٩٩٩

يعد ضيق السوق أحد القيود على عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقع للتغيرات العالمية أن تزيد من هذا العامل ما لم يعاد النظر فى نهج التنمية المتبع لكل من الدول العربية. ويتوقع للتكامل الاقتصادى الأوروبى أثران أحدهما إنشائى مشجع لتجارة الدول العربية مع أوروبا بشروط تطوير قائمة المنتجات، وآخر تحويلى بإدخال منافسة الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء وكذلك دول شرق أوروبا المتنافسة فى الإحلال محل الدول العربية فى التصدير للأسواق الأوروبية التقليدية.

وتثور المخاوف حول تحرير قيود التجارة فى الدول العربية، فيتوقع أن يؤدى إلى مزاحمة المنتجات والخدمات الوطنية فى الأسواق المحلية ذاتها ما لم يقو عودها على المنافسة فى هذه الأسواق وفى التصدير. وإذا كانت هذه المخاوف صحيحة من الناحية التحليلية فإن ثمة عناصر إيجابية يمكن استثمارها فى هذه الأوضاع ولعل فى مقدمتها ما يلى:

- الربط إجرائياً وزمنياً بين مراحل تطبيق شروط اتفاقية ومنظمة التجارة العالمية وإنجاز مهمة إقامة السوق العربية المشتركة، وهذا يعنى أن ترتيب الجداول الزمنية للدول العربية وخطواتها الإجرائية فى تحقيق أهداف سياسات الدعم للمنتجات الوطنية وغيرها يمكن أن تخضع لتنسيق يتفق وأهداف مراحل التكامل العربى، لذا يتحتم إعادة صياغة عناصر السياسات المالية والتقنية والاستثمارية الأخرى بما يتفق وأهداف هذه السياسات.
- إعادة صياغة التخصص وتقسيم العمل فى الإطار العربى بما يعزز القدرة التنافسية على الصعيد العالمى، ويعد الحد الأدنى لتحقيق هذا الهدف هو تنسيق أهداف سياسات الاستثمار على المستوى الكلى أو على نطاق المشروعات المشتركة (الحيوية).

- استثمار مناخ التعاون العربى الأوروبى (الشراكة) فى تفضيل جهود التكامل الإنتاجى، حيث إن أهداف الشراكة الأوروبية فى خلق منطقة تجارية حرة بين بعض الدول العربية والاتحاد الأوروبى سوف تتيح المجال لتنسيق أهداف وبرامج الاستثمار وخطط الإنتاج إذا أرادت لهذا النهج أن يؤتى ثماره.

مصر إلى أين؟

مأخوذة عن

جلال أمين
المستقبل العربى
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية ــ العدد ٢٥٥ ــ ٢٠٠٠/٥

إن صيغة هذا السؤال "مصر ــ إلى أين." توحى طبعا بالقلق. فهو أقرب إلى التساؤل عما إذا كان لما نشاهده من تدهور فى مختلف نواحى الحياة نهاية؟ أو هو سؤال عن عمق الهوة التى يبدو أننا مندفعون نحوها، إذا استمر السقوط بهذا المعدل الذى نراه.

ولن أحاول الكلام عن المستقبل بطريقة النحيب وسأفترض أن السائل لا يطرحه كمجرد وسيلة لجلب الدموع للعيون، وإنما لأنه يريد أن يعرف حقيقة الإجابة عن أسئلة من النوع التالى: ما مستقبل مشكلة الفقر فى مصر؟ ما مستقبل توزيع الدخل فى مصر؟ ما الذى يمكن أن نتوقعه لمركز مصر النسبى فى العالم؟ ما هو على الأخص مستقبل مركزها النسبى بالمقارنة بإسرائيل؟

لا أظن أنى أستطيع أن أجيب عن هذه الأسئلة كلها، ولكنى سأطرح بعض الأفكار التى أرجح أنها تساعد فى الإجابة عنها. على أنى أريد أن أبدأ بنقد طريقة شائعة للأسف، بين كثيرين ممن يتصدون لمحاولة استشراف المستقبل. أقصد بذلك تلك الطريقة التى تعتمد على إسقاط اتجاهات الماضى القريب على المستقبل، مع إدخال بعض التعديلات البسيطة على هذه الاتجاهات. ذلك لأن قراءة التاريخ تؤكد لنا المرة بعد المرة، أن التاريخ نادرا ما يسير فى خط مستقيم وأنه ملئ بالانحناءات والالتواءات المفاجئة. فالانشغال بالمدى القصير وتعليق الآمال الكاذبة عليه يحمل فى طياته مخاطر ومساوئ لابد من الالتفات إليها وتأكيدها.

أولاً: إن هذا الانشغال بالمدى القصير لا يمكن أن ينجم عنه إلا المزيد من الإحباط وتدعيم الشعور باليأس من حدوث أى إصلاح.

ثانياً: ليس صحيحاً دائماً ذلك الاعتقاد الشائع بأن التنبؤ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل القريب هو بالضرورة أسهل وأكثر حظاً من النجاح من التنبؤ بالمستقبل البعيد. فالعبرة فيما أظن، فى طبيعة ما نريد التنبؤ بمستقبله.

ثالثاً: إن التركيز على المدى القصير قد يضطرنا إلى الاستغراق فى التفكير فى مشكلات قد تختفى تماماً فى المدى الطويل، أو على الأقل قد لا يكون لها من الأهمية مثلما لها الآن.

ولننظر إلى ما يحدث فى مصر الآن. إن مصدر القلق الأساسى فى مصر الآن يجب ألا يكون فى رأيى انخفاض معدلات النمو، ولا ارتفاع مستوى البطالة، ولا حتى ما ينطوى عليه البيع المتزايد للقطاع العام من خسارة اقتصادية محققة، وتحويل الأرباح للأجانب. وبالرغم من أن كل ذلك يمثل مصادر حقيقية للقلق إلا أنه ليس فى نظرى أهم ما يستوجب القلق، وإنما أكثر ما يقلقنى هو ما أصبحنا نسمعه من أمثلة جديدة كل يوم، وتتعلق بتهديد شخصية الأمة وهويتها ولغتها وتراثها، ومن ثم تهديد كرامتها واحترامها لنفسها.

وبذلك يجب علينا ألا نترك أنفسنا أسرى للتفكير فى مشكلات قد لا تكون هى أهم مشكلاتنا بعد نصف قرن من الآن أو أقل، كما يجب علينا أيضاً ألا نستسلم للظن بأن الوسائل القليلة المتاحة لنا الآن ستكون هى أيضاً كل المتاح لنا من وسائل فى المستقبل.

الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطين: هل هى ممكنة من دون سيادة وطنية ووحدة جغرافية؟

مأخوذة عن

ليلى فرسخ

مجلة الدراسات الفلسطينية

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

ربيع ٢٠٠٠

تعرف الجدوى الاقتصادية بأنها قدرة الاقتصاد على استخدام موارده البشرية والمالية وثرواته الطبيعية كى ينمو ويرتقى بالأوضاع المعيشية للسكان المقيمين بمنطقته. وفى الإطار الفلسطينى، من الصعب الحديث عن الجدوى الاقتصادية فى الضفة الغربية

وقطاع غزة، وذلك لسبب بسيط جدا هو أنه ليس لدينا تعريف عملى لماهية الاقتصاد الفلسطينى. وقد سعى بروتوكول العلاقات الاقتصادية الذى ينظم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين فى الفترة الانتقالية إلى إرساء الآلية التى تكفل جدوى اقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا من دون تحديد الحدود المفتوحة على العالم الخارجى. وعلى الرغم من جميع التوقعات فإن توقيع اتفاقات أوسلو حمل معه تدهور الوضع الاقتصادى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل أنهما تفككا أكثر بدلا من أن يتكاملا. فهل السبب فى السجل الاقتصادى الفلسطينى الضعيف هو غياب السيادة الوطنية والجغرافية؟ إنه كذلك إلى حد بعيد. فهو بصورة خاصة، نتيجة السيطرة الأحادية على الأرض وحركة التنقل. فأحد الأسباب الرئيسية فى تدهور الأوضاع فى الضفة الغربية وقطاع غزة هو سياسات إسرائيل فى الإغلاق والتصاريح، وإلى جانب غياب الوحدة الجغرافية بين المناطق الفلسطينية تبقى منطقتا الضفة والقطاع محرومتين من الوسائل الأساسية الضرورية لقيام اقتصاد حيوى. وبالإضافة إلى السيادة الوطنية والجغرافية، فهناك شروط أخرى للقابلية للحياة اقتصاديا أهمها ما يلى:

أولا: الموارد البشرية والمالية: وفى هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفى إسرائيل، لا تنقصهم المهارات ولا الإمكانات. وهذا المورد البشرى الفنى يوفر الأساس الضرورى الذى يتيح للاقتصاد الفلسطينى أن يتخصص بقطاعات موجهة نحو معرفة الخدمات والصناعات التقنية العالية. كما أن القدرات المالية للاقتصاد الفلسطينى لا يستهان بها. إذ بالإضافة إلى الأموال التى من المعروف أن فلسطينى الشتات يرغبون فى استثمارها، هناك موارد محلية فى طور النمو .

ثانيا: البيئة المؤسساتية: سجل السلطة الفلسطينية فى هذا المجال كان مشجعا، ولكنه ليس كاملا بعد. فقد سنت السلطة الفلسطينية عددا من القوانين الضرورية للنمو الاقتصادى، مثل قانون الاستثمار، وقانون المناطق الصناعية، وقانون الشقق السكنية. وفى المقابل، فإن ضخامة القطاع العام تثير

القلق على المستقبل الحيوى للمؤسسة العامة. وقد أدى الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ازدواجية الخدمات الإدارية، الأمر الذى زاد فى التكاليف دون تحسين مستوى التنسيق واللامركزية.

ثالثاً: التجارة: ستظل الجدوى الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، بصورة أساسية، معتمدة على التجارة والعلاقات بالعالم الخارجى. وقد أظهرت سياسة الإغلاق النتائج المدمرة لذلك الاقتصاد، وأثبتت عدم قدرة الضفة والقطاع على الانقطاع عن العالم، مما يستلزم تعريفات واضحة بشأن الحدود.

أزمة المياه مشكلة كونية

مأخوذة عن

قراءات إستراتيجية

الناشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

يونيو ٢٠٠٠

منذ الأيام الأولى للحضارة والمياه تشكل التحدى الرئيسى للإنسانية. ولعلها أول مورد يضع حداً للتعداد البشرى الاقتصادى، والتطور الاجتماعى. وحقيقة الأمر، توجد أربعة أسباب رئيسية لندرة المياه. **أولاً:** الوضع المناخى وتغيراته، **ثانياً:** النشاطات الإنسانية التى تلوث المياه بمعدل أسرع من قدرة المصدر على التعافى، **ثالثاً:** الاستهلاك الزائد والذى يستنفد المصدر بمعدل أسرع من إعادة امتلائه، **رابعاً:** إعادة التوزيع لاستخدامات أخرى أو أماكن أخرى خارج نطاق الحوض.

لقد تم تعريف مصطلح "المشكلة الكونية" هنا حتى يتسنى لنا التفرقة بين القضايا التى يمكن التعامل معها على المستوى المحلى أو القومى، والقضايا التى يمتد تأثيرها بشكل أو بآخر، إلى خارج حدود الدول وتتطلب تحركاً جماعياً لحلها.

ووفقاً لسورس، فإن هناك ثلاثة تصنيفات أساسية للمشاكل السياسية التى تفرض رداً دولياً منسقاً:

١- القضايا التى تخص العلاقات بين الدول.

٢- القضايا التى تؤثر على ميادين خارج الاختصاص السياسى للدول، وتحديداً المصالح الكونية.

٣- الشئون المحلية المألوفة للعديد من الدول، إما لأنه من الأفضل التعلم من تجارب الآخرين، أو حشد الجهود

لمواجهة المشكلة، أو لأن المجتمع الخارجي يهتم بشكل خاص بظروف ما داخل الدولة.

من الواضح أن قضايا المياه تقع في تصنيف سورس الأول، وتحديدا العلاقة بين الدول، بالنظر إلى حقائق الجغرافيا السياسية التي أظهرت أن أكثر من ٤٧% من إجمالي مساحة اليابس تقع في نطاق أحواض أنهار دولية، وأن نحو خمسين دولة تقع أكثر من ٧٥% من أراضيها داخل هذه الأحواض، وأن أكثر من ٢٥٠ حوضا نهريا تعتبر دولية بما في ذلك ٥٧ في إفريقيا و ٥٠ في أوروبا، وأن أكثر من ٤٠% من إجمالي سكان العالم يعيشون في هذه الأحواض. وجدير بالذكر أن عدد الأنهار التي تجرى بأكثر من دولة يبلغ ٢١٤ نهرا، يجرى ١٤٨ منها عبر دولتين، ٣١ عبر ثلاث دول والباقي يجرى عبر ٤ دول أو أكثر. لا غرابة إذا من أن أمن مصادر المياه يعد واحدا من أهم العناصر الحاسمة في السياسة الخارجية للعديد من الدول وعلى سبيل المثال، نجد أن أكثر من ٧٥% من المياه التي تجرى في كمبوديا، بتسوانا، الكونغو، جامبيا، السودان، مصر وسوريا تأتي من أنهار تتدفق من جيرانها في المنبع.

فإذا ما نظرنا اليوم إلى تصنيف سورس الثاني، الخاص بالمصالح الكونية، نجد أنه يعيش نحو ستة بلايين شخص على الأرض، وبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون هناك أكثر من ٨,٨ بليون شخص كلهم يتنافسون على المياه المتاحة التي ينبع بعضها من خارج الحدود القومية. وبالتالي خارج نطاق الاختصاص السياسي للدول المستقبلة. كما أن ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض تعتبر عاملا آخر من شأنه أن يزيد من تعقيد مشاكل المياه الإقليمية، وذلك بتحريك أنماط سقوط الأمطار وكميتها وكذلك صرفها، تلك الأنماط التي سخرت من أجلها أنظمة الرى من المناطق الزراعية والريفية. وهكذا يمكن القول بأن المشكلة تعد قضية كونية.

انعكاسات الإصلاح الاقتصادى على ظاهرة الفساد السياسى والإدارى فى الدول العربية

مأخوذة عن

حسنين توفيق إبراهيم

الاقتصاد السياسى للإصلاح الاقتصادى الناشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ــ ١٩٩٩

تسهم سياسات التحرير

الاقتصادى فى الغالب فى انتشار الفساد السياسى والإدارى، وبخاصة إذا لم تكن تلك السياسات مصحوبة بتطور حقيقى فى اتجاه التحول إلى الديمقراطية بما ينطوى عليه ذلك من تحسن لأساليب الحكم والإدارة، وإعمالاً لمبدأ سيادة القانون، وتطور لنظم وآليات تحقيق الشفافية والمساءلة والمحاسبية ... الخ ويستند الاستنتاج السابق إلى عدة اعتبارات أهمها:

١- أن القطاع الخاص فى الدول العربية يتضمن العديد من الفئات والروافد، منها الرأسمالية الطفيلية. ومن أنشطة هذه الفئة مثلاً أعمال الوساطة والسمسرة والمضاربة على الأرض والعقارات والتهرب الضريبى وما إلى ذلك. ولكى يمارس هؤلاء أنشطتهم الفاسدة فإنهم يعملون على إفساد أجهزة الدولة وتخريبها.

٢-فى إطار سياسات التحرير الاقتصادى بدأت تنشأ شبكة من المصالح بين السلطة والمال، وفى مثل هذه الحالات تتلاشى الخطوط الفاصلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

٣-إن بعض الآثار السلبية التى ترتبت على تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، أدت إلى تراجع أوضاع الطبقة الوسطى، وهو ما أدى ــ إلى جانب عوامل أخرى ــ إلى انخراط فئات من موظفى الحكومة فى ممارسات الفساد الإدارى.

٤- إن سياسة التخصيصية تفتح الباب لممارسات الفساد، وبخاصة فى حالة افتقار عمليات بيع شركات ومؤسسات القطاع العام إلى الشفافية والوضوح.

٥- غياب أو ضعف أسس وآليات النظام الديمقراطى يحد من إمكانيات التصدى لظواهر وممارسات الفساد المرتبطة بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادى.

٦- على الرغم من كثرة أجهزة الدولة القطرية العربية وتضخمها إلا أنها تتسم فى عديد من الحالات بالضعف والترهل. فالدولة الضعيفة تصدر القرارات والقوانين ولكنها غير مؤهلة، ولا تمتلك القدرة الكافية على تنفيذها بفاعلية، وهو ما يترتب عليه مع مرور الوقت تراجع هيبة القانون والاستخفاف به سواء من قبل الدولة ذاتها أو من قبل المجتمع.

(الأداء الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى)
"التقرير الاقتصادى السنوى"

مأخوذة عن

التقرير السنوى
الناشر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (مايو ٢٠٠٠)

شهد عام ١٩٩٩ العديد من التغيرات الاقتصادية العالمية والخليجية والتى أثرت إيجابياً على الأداء الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى العربية والتى منها ارتفاع أسعار النفط وبالتالى إيراداته من (٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٨) إلى ما يربو عن (٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٩)، وارتفاع معدلات النمو فى أوروبا وآسيا (وهم أهم الشركاء التجاريين لدول الخليج العربية).

ومن أهم ملامح هذا التحسن – كما يشير التقرير إلى:

١- التحسن الملموس فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لدول المجلس: فقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس من (٢٦٠,٨ مليار دولار عام ١٩٩٨) إلى (٢٦٦,٥ مليار دولار) عام ١٩٩٩. وقد أدى هذا التحسن إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى من (١,٠٣%) عام ١٩٩٨ إلى (٢,٢١%) عام ١٩٩٩، ويعزى معدل النمو بشكل رئيسى إلى التزام دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) باتفاقية خفض الإنتاج فى مارس ١٩٩٩، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، والإيرادات النفطية.

٢- تحسن عجز الموازنة بسبب زيادة الإيرادات النفطية: شهد عام ١٩٩٩ تحسناً ملموساً فى عجز الموازنة الحكومية فى دول مجلس التعاون بسبب ارتفاع أسعار النفط والتى بلغت فى المتوسط حوالى (١٧ دولاراً) للبرميل، وذلك بناء على اتفاق خفض الإنتاج النفطى وفق قرار الأوبك فى مارس ١٩٩٩، إضافة إلى استمرار حكومات دول المجلس فى إجراءات ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات لتحقيق توازن مالى، وتفادى الحاجة للاقتراض. وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أنه من المتوقع أن تعانى دول المجلس من عجز فى الموازنات العامة يقدر ٣٠,٤ مليار دولار.

(أداء أسواق الأوراق المالية العربية)

مأخوذة عن

صندوق النقد العربى، التقرير السنوى، ١٩٩٩
(مارس ٢٠٠٠)

جاءت النشرة الفعلية الخاصة بأنشطة هذه الأسواق والتى تمثل

النشرة رقم عشرين فى إطار النشرات التى يصدرها الصندوق لبيان وتطور أداء هذه الأسواق.

وقد أظهرت النشرات أن أداء هذه الأسواق عاود خلال عام ١٩٩٩ التحسن بصورة عامة بعد التراجع الملحوظ الذى سجله خلال عام ١٩٩٨، فقد ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربى الخاص بتلك الأسواق هذا العام بنسبة (٩,٨%) (ليبلغ ١١٤,٣ نقطة) كما ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المشاركة بنسبة (٢١,٢%) لتبلغ فى نهاية عام ١٩٩٩ حوالى (١٤٩,٢ مليار دولار)، ويعزى هذا التحسن بشكل خاص إلى تحسن أداء أسواق الأوراق المالية فى كل من السعودية ومصر وتونس.

كذلك شهدت أسواق الأوراق المالية المشاركة تطورات نوعية على المستوى التشريعى والتنظيمى، والتى استهدفت فى مجملها تحسن كفاءتها، وزيادة شفافيتها وتنشيط التعاون فيما بينها. ومن أبرز هذه التطورات قيام هذه الأسواق بمواصلة التعاون فيما بينها. وإدخال التنظيمات الحديثة، وبوجه خاص فى مجال أنظمة التداول والتقاض المعمول بها، كما اتخذت كل من بورصة عمان وسوق مسقط خطوات باتجاه مكننة عمليات التداول، وبذلك باتت معظم أسواق الأوراق المالية العربية تمتلك أنظمة تداول آلى مطورة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن أداء أسواق الأوراق المالية العربية ما يزال فى المتوسط أقل من مثيله فى الأسواق الناشئة الأخرى. ويمكن الاستدلال على محدودية هذا الدور بالنظر إلى عدد من المؤشرات منها:

- ضآلة عدد الشركات المدرجة فى الأسواق العربية.
- تدنى نسبة القيمة السوقية لهذه الأسواق إلى الناتج المحلى الإجمالى.
- صغر حجم النشاطات للإصدارات الأولية للشركات الجديدة مقارنة بالقروض والتسليفات المصرفية.
- ويرتبط تواضع الأداء فى هذه المؤشرات بضعف السيولة، وضيق هذه الأسواق، وغياب الوعى الاستثمارى، والنقص فى مشروعات الوساطة المتطورة.